Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية

العدد (107) المجلد (1) اذار 2026

قرار الانسحاب البريطاني وانعكاساته على نظام الحكم في عُمان 1968- 1971

Britain's Decision to Withdrawal and its Reflections on the Omani Regime 1968-1971

م. د. أمين ياسين عباس
جامعة الأنبار- كلية الآداب- قسم التاريخ

Abstract

The research examines the British withdrawal decision and its reflections on the Oman's regime during the period 1968-1971. Through the research, it became clear that the British withdrawal decision from the Arabian Gulf had a significant impact on shaping the new political system in Oman. The repercussions of the decision almost gave the armed groups in Dhofar a great opportunity to continue their armed struggle to overthrow the Oman's regime, but the act of Britain by creating the conditions for a coup in favor of Sultan Qaboos against his father, Sultan Said bin Taimur (1932-1970 AD). The research also explores how the British consulate contributed to this change in order to preserve its influence and interests in the region, and to try to support him militarily and overcome the difficulties that his government faced internally, which helped him establish a political system different from the system drawn up by his father, as it possessed all the characteristics of modernity. On the external level, Britain worked to support the policy of openness pursued by the new Sultan, especially with the United States of America, which, according to its agreement with Britain, adopted a policy of filling the void created by the British withdrawal decision on the Sultanate of Oman, thus placing the task of protecting its interests on the shoulders of the United States of America, which took over the British role.

Email: *ameenissawe@uoanbar.edu.iq*

Published: 1- 3-2026

Keywords: انسحاب ، بريطانيا، انعكاسات، نظام الحكم، عمان.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يتناول البحث قرار الانسحاب البريطاني وانعكاساته على نظام الحكم في عُمان في إثناء المدة 1968- 1971، ومن خلال البحث تبين أنّ قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، قد ألقى بظلاله في رسم النظام السياسي الجديد في عُمان، إذ أنَّ تداعيات القرار كادت أن تعطي المسلحين في ظفار، الفرصة الكبيرة لمواصلة عملهم المسلح لإسقاط نظام الحكم في عُمان لولا قيام بريطانيا بتهيئة ظروف الانقلاب لصالح السلطان قابوس ضدَّ والده السلطان سعيد بن تيمور (1932- 1970م)، وكيف أسهمت القنصلية البريطانية في ذلك التغيير، حفاظاً على نفوذها ومصالحها في المنطقة، ومحاولة دعمه عسكرياً وتذليل الصعاب التي واجهت حكومته على المستوى الداخلي، ممّا ساعده في إقامة نظام سياسي مختلفٍ عن النظام الذي رسمه والده، إذ يتمتع بكل صفات الحداثة. أما على المستوى الخارجي، فقد عملت بريطانيا على دعم سياسة الانفتاح التي سار عليها السلطان الجديد، ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت بموجب اتفاقها مع بريطانيا، سياسة ملء الفراغ الذي أحدثه قرار الانسحاب البريطاني على سلطنة عُمان، لتلقي بذلك مهمة حماية مصالحها على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت تنوب عن الدور البريطاني.

المقدمة

تناول البحث، التأثير الكبير لقرار الانسحاب البريطاني على عُمان في أثناء المدة 1968- 1971، وكيف أثار مخاوف بريطانيا من احتمالية سقوط نظام الحكم فيه، وتأثيره على مصالحها في المنطقة، وما هي الظروف التي دفعتها لمساعدة قابوس في تنفيذ عملية الانقلاب ضدّ والده، وكيف بدأ التخطيط البريطاني لتنفيذ خطتها لاستبدال نظام الحكم في عُمان وإحلال السلطان قابوس محل والده في الحكم، وما هي الخطوات التي تم الاتفاق عليها لضمان تحقيق الاعتراف البريطاني بنظام الحكم الجديد، وكذلك رسم البحث الخطوط التي سارت عليها بريطانيا، وكيف مهدت لإحلال الوجود الأمريكي محل الوجود البريطاني في مهمة تبادل الأدوار في سلطنة عُمان.

في السادس عشر من كانون الثاني/يناير 1968م، أعلن هارولد ويلسون(Harold Wilson) رئيس الوزراء البريطاني قراره القاضي بسحب القوات البريطانية من الخليج العربي مع نهاية العام 1971م[1]. وعلى الرغم من استدعاء القوات البريطانية الموجودة في البحرين، إلّا أنّ السياسة البريطانية كانت تسير على خطى البقاء الدائم في الخليج، فقد صرّح زعيم حزب المحافظين ادوارد هيث Edward heath بأن انسحاب قواتنا لا يعني أن بريطانيا لم تعد تهتم بهذه المنطقة الحيوية، إنّ ما خططنا له هو أننّا جعلنا علاقتنا مع حكّام دول الخليج أكثر عصرية"[2]. وتأكيداً لمقولة الزعيم البريطاني ونستون تشرشل:" إنّه إذا حكمت بريطانيا بلداً لمدة مئة عام، فإن سياستها ستحكم ذلك البلد بعد انسحابها لمدة مئتي عام أخرى"[3].

ويتضح هنا أن قرار الانسحاب، لا يعني إخلاء المنطقة من النفوذ البريطاني، وإنّما فقط استبدال نفوذها العسكري بنفوذ سياسي آخر، يؤدي المهمة نفسها التي كانت تؤّديها قواتها العسكرية.

من جانب آخر، فإن عُمان لم تتأثر بقرار الانسحاب البريطاني كثيراً؛ لأنّ الوجود البريطاني على أراضيها لم يكن ضمن نظام الحماية الذي طبق على إمارات الخليج العربي، بل كان ضمن معاهدة الصداقة التي وقعت بينهما في عام 1951م، حينما كانت عُمان دولة مستقلة[4]، فضلاً عن أنّه في الوقت الذي صدر فيه القرار، كانت بريطانيا تخشى شبح التيارات اليسارية التي بدأت تتسرب إلى المنطقة، والتي كانت تحظى بالدعم والتأييد السوفيتي. ونتيجة للظروف الصعبة التي كانت تمر بها عُمان، ولاسيما الثورة المستمرة في ظفار، فقد استثنى قرار الانسحاب البريطاني سلطنة عُمان من ذلك الانسحاب، وقررت بريطانيا الاحتفاظ بنفوذها فيها، ونُظمت العلاقة بينهما عن طريق تبادل المذكرات بين الجانبين، لتتولى بريطانيا بموجب ذلك مهمة تدريب وتجهيز قوات السلطان، مقابل الحصول على حق بقاء القوات البريطانية في القاعدة الجوية في جزيرة مصيرة بصفة رسمية[5].

ومع تزايد المخاوف البريطانية من اشتداد الثورة في ظفار وخطرها على الحكومة العُمانية، والتشكيك في إمكانية السلطان سعيد بن تيمور في مواجهتها، أرسل القنصل البريطاني في مسقط كاردن Gardin الى القنصلية البريطانية العامة في البحرين، بعد تسعة أيام من صدور قرار الانسحاب، تقريره الذي شرح فيه بإسهاب طبيعة الأوضاع السياسية في عُمان، محذراً في الوقت نفسه من المخاطر المحيطة بالسلطنة، وطالب بضرورة العمل لإنقاذ امتيازات واعمال شركة تنمية نفط عمان، وجاء في تقريره:" إنَّ السلطان سعيد يبلغ من العمر السادسة والخمسون، وهو بالتالي عرضة للموت لأيّة أسباب طبيعية او نتيجة لاغتياله من قبل ثوار ظفار وهو الاحتمال الاكبر، كما أنّ تحريض أحد خدم القصر لقتله يبدو أمراً محتملاً"[6].

ويتضح من خلال ذلك التقرير أنَّ نظام الحكم في عُمان سيشهد تغييراً في هرمه، وأن السلطان سعيد لا يمكن الاعتماد عليه بحسب التوجهات البريطانية في الحفاظ على مصالحها.

ولم تقتصر التقارير المحذرة تلك على القنصلية فحسب، بل شملت لجنة الاستخبارات المشتركة أيضاً، فقد أشار تقرير إليها محذرة بما يلي: "أنّه إذا بقي السلطان سعيد في السلطة، فإنّ المستقبل يبدو مظلماً تماماً، ولن يكون بمقدوره كسب الحرب في ظفار، ومن المحتمل أن يتم الإطاحة بالنظام في السلطة واستبداله بنظام ثوري يساري، وسوف تفقد بريطانيا حتماً وضعها المتميز في قاعدة مصيرة وعُمان بصورة عامة".. وأضاف التقرير أنّه بالرغم من أن كلاً من ابنه قابوس وأخيه غير الشقيق طارق قد راودهم أفكار الإطاحة به، إلّا أنّ الانقلاب عليه يبدو مستحيلاً من الناحية الواقعية دون علم أو مساعدة القادة البريطانيين الكبار في قوات السلطان المسلحة، ولا يمكن حدوث ذلك ما لم يستلم هؤلاء الضباط تعليمات محدودة بهذا المعنى من حكومة صاحبة الجلالة[7].

ومن خلال ذلك يمكن القول أن العدّ التنازلي لنظام الحكم في عُمان قد بدأ، وصار على الحكومة البريطانية العمل على تلك الخطوات لضمان مصالحها في عُمان. وقد أشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى اهتمام بريطانيا بالسلطنة بالقول:" في هذه البلاد مصالح بريطانية لا يستهان بها، ولاسيما وجود شركات تنتج مليون طن من النفط سنوياً، ومحطتا القوة الجوية الملكية وهيئة الإذاعة البريطانية في قاعدة مصيرة، وسوق يتراوح حجمه ما بين 15– 20 مليون جنيه سنوياً كسوقٍ للصادرات البريطانية، ولا يمكن المجازفة بكل تلك المصالح، ويمكن للوضع أن ينفجر بأي وقت مع احتمالية اغتيال السلطان سعيد عن طريق أحد خدمه في القصر بتشجيع من المتمردين الظفاريين"[8].

ونتيجة لتلك التقارير، أصبحت بريطانيا على يقين أكبر بوجوب تغيير السلطان سعيد قبل انسحابها، وكذلك قبل سيطرة عناصر متطرفة على سدّة الحكم، ممّا يعرّض المصالح البريطانية للخطر ومنها تهديد إمدادات النفط[9]. وقد كانت وزارتا الخارجية والدفاع البريطانية قلقتين من الوضع غير المستقر في عُمان، والذي قد يؤثر سلباً في الانسحاب الهادئ من المنطقة المقرر آنذاك في عام 1971م، وهذا ما دفع كلتا الوزارتين إلى القناعة بوجوب التعجيل بالانقلاب، ولاسيما بعد أن بعث القنصل البريطاني في مسقط كاردن الى القنصلية البريطانية في البحرين موضحا في تقريره أنّه لا يستبعد احتمالية تعرض السلطان سعيد بن تيمور وابنه قابوس للاغتيال[10]. وهذا ما دعاها أن تعلن بعد قرار الانسحاب عن نيتها عقد صفقات بيع أسلحة مرفقة مع المستشارين الى سلطنة عُمان[11].

كانت أنظار بريطانيا تتّجهُ نحو ولده قابوس، الذي كان المتهيئ الوحيد في تلك المدّة لاستلام الحكم في عُمان، ولاسيما وأنّه من خريجي كلية ساند هيرست Sand Hearst البريطانية، ويرتبط بعلاقات واسعة مع الضباط البريطانيين. وتمهيداً لاختيار البديل للسلطان سعيد، تحدث القنصل البريطاني العام في مسقط كاردن، مع قابوس بن سعيد في السادس من آذار/مارس 1969م، بخصوص التدبير الذي سوف يتخذه في حال وفاة والده؟، وفي رد قابوس على سؤال القنصل العام: "ماذا تفعل إذا توفي والدك"؟، أجاب قابوس: "بأنه سوف يذهب إلى مسقط ويجتمع بأكبر عدد ممكن من الزعماء العُمانيين، ويدعو العُمانيين الموجودين في الخارج ومن بينهم عمّه طارق بن تيمور، وباختصار سوف يعني ذلك إنشاء نظام أكثر ليبرالية وتحرراً من النظام الذي كان يقودهُ والده[12]. وهذا بطبيعة الحال ما كانت تريده بريطانيا.

لم تقتصر المخاوف تلك على بريطانيا فحسب، وإنّما شملت الولايات المتحدة أيضاً، التي كانت متخوفة من وصول جماعات يسارية إلى السلطة في المنطقة، ولاسيما بعد وصول عناصر يسارية إلى السلطة في اليمن ودعمها للحركة المسلحة في ظفار؛ وبذلك أدركت بأنّ الانسحاب قد يمهّد لسقوط الأنظمة المحافظة في الخليج العربي تحت سيطرة القوى المحلية الراديكالية، ممّا يؤدي إلى خلق مناخ ثوري يهدد المصالح الأمريكية والغربية في وقت واحد[13]. وقد تزامن القلق الأمريكي مع تصاعد العمليات والخسائر التي تكبدها الجيش العُماني وبعض القوات البريطانية، ونتيجة لتلك التطورات والاحتمالات، بدأ التنسيق البريطاني–

الأمريكي، وتمّ الاتفاق مع سلاح الجو الأمريكي في 17 تموز/يوليو 1969م، على نقل تجهيزات القوات الجوية الأمريكية (USAF) المنشورة في الشرق الأوسط عبر بريطانيا الى قاعدة مصيرة، من أجل إقامة منشأة دائمة فيها[14]. وكان ذلك سبباً في أن تعلن بريطانيا بأنّها ستحتفظ بقاعدة مصيرة واختيارها كأفضل موقع يمكن من خلاله الاحتفاظ بموقعها المتميز في المنطقة[15].

أرادت بريطانيا أن تحيط ذلك الاتفاق بسرية تامة، وكتبت في 31 تموز/يوليو 1969م، بأنها سوف تنفذ التجربة بصفة مشروع ترعاه بريطانيا من دون صلات ظاهرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون هدفها المعلن هو تجربة بث الراديو وتحسين الاتصالات، ولن يسمح للموظفين الأمريكان بزيارة الجزيرة، وسوف تنقل القوات الملكية بالطائرات جميع الأجهزة الآتية من الولايات المتحدة إلى قاعدة مصيرة، وسيتم إعادة تأمين قطع التبديل عن طريق قوات السلطان المسلحة، ويجب إعادة دهان جميع العربات قبل نقلها جواً إلى الجزيرة، لمسح العلامات الخاصة بالقوات الجوية الأمريكية[16]. وأكد وزير الخارجية البريطاني أنّ بلاده تنوي نقل طائراتها المزودة بالسلاح الذري الى تلك القاعدة، وكدّست كمية من المواد الحربية تكفي لتسليح 40000 جندي[17]. وهنا اتضح أنَّ بريطانيا قد استثنت تلك القاعدة من قرار الانسحاب لتكون قاعدة ذرية لها، وهذا ما أوضحه الشيخ طالب بن علي خلال اجتماعه في نيويورك. وقد قدر عدد العاملين فيها بحوالي 3400 بريطاني[18].

في الوقت نفسه، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنّ الولايات المتحدة لن تسمح للثوار الظفاريين باستلام السلطة في عمان؛ لأنَّ ذلك سيعني إقامة نقطة تفتيش شيوعية على مدخل الخليج العربي[19]. وقد حذر وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون (Harold Brown) مؤخراً بأن استلام المتمردين في عُمان السلطة بدعم من اليمن الجنوبي، من شأنّه أن يهدد نقطة الخناق للخليج العربي، الأمر الذي سيؤثر على تدفق النفط في المنطقة إلى العالم الغربي[20]. ومن جانبها أدركت بريطانيا بأنّ عليها أن تكفل عدم السماح لهذا التحدي من الوصول إلى أهدافه، وبدأت تعمل مع ازدياد حرصها على إبقاء أنظمة الحكم في هذه الدول الموالية لتوجهات الغرب تمهيداً لاستقبال الدور الأمريكي، واتخذت عدّة إجراءات من شأنها ضمان حالة الاستقرار في المنطقة والمحافظة على الأوضاع والأنظمة القائمة حتى لا تتعرض للنتائج نفسها التي ترتبت على انسحابها من اليمن الجنوبي، والتي أدّت إلى عزل السلاطين واعتلاء منظمات يسارية موالية للاتحاد السوفيتي سدّة الحكم[21].

وقبل أن تقوم بريطانيا بالترتيبات اللازمة لعملية الانسحاب، نسَّقت مع الولايات المتحدة وعادت إلى معاهده 1957م المعقودة بينها، والمسماة اتفاقية التنسيق (البريطانية– الأمريكية) الخاصة بالعمل في الخليج العربي، والتي بموجبها تسمح بريطانيا بتسليم مناطق نفوذها للولايات المتحدة لقاء حماية المصالح والاحتكارات البريطانية في الخليج العربي[22]. ومن خلال ذلك باتت بريطانيا على يقين أكبر بضرورة حسم جميع مخططاتها بمساعدة الولايات المتحدة.

بعد انقضاء عام واحد على صدور قرار الحكومة البريطانية بالانسحاب، تولّت السلطة في الولايات المتحدة إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon في كانون الثاني 1969م، والتي أولَت اهتماماً كبيراً لموضوع الانسحاب البريطاني، ولاسيما المسائل المتعلقة بالخليج العربي[23]. ولتكون عُمان بعدها الشغل الشاغل في الحسابات الأمريكية، لوجود الثورة المستمرة في ظفار والتي كانت تحظى بالتأييد والدعم السوفيتي، وعلى وفق تلك التطورات بدأت الولايات المتحدة تعطي لعُمان دوراً مهماً في استراتيجيتها الجديدة كونها تسيطر على الجانب الغربي من مضيق هرمز[24].

وفي مطلع حزيران 1970م، طرأ تغيّر خطير على المصالح الأمريكية في عُمان، فقد تمّ الاتفاق على تكوين"الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي"، ليعلن عندها الكفاح المسلح في عُمان الداخل في الثاني عشر من حزيران من العام نفسه[25].

كانت بريطانياً قلقة جداً حول هذا الوضع المضطرب في عُمان، والذي دفع الى ضرورة إجراء التغيير في السلطنة قبل مغادرتها المنطقة، فأعدَّت خطةً للانقلاب بإشرافها المباشر لضمان نجاح خطتها بالتخلص من السلطان سعيد بن تيمور.

أحسَّ السلطان سعيد بن تيمور بالأمر، وما يدور في ذهن القنصلية البريطانية، وبدأ ينزعج من الموظفين البريطانيين، وتمكّن موكارجي (مهندس الأشغال العامة في مسقط والموظف الهندي الأكثر نفوذاً في السلطنة) من التأثير على السلطان وكسب تأييده من خلال ترويجه لفكرة أن كل ما يستطيع الأوربيون عمله، يستطيع الهنود عمله بنصف السعر، وقد نجح موكارجي في مسعاه نتيجة استياء السلطان من أشخاص بريطانيين، وأخذ نفوذ موكارجي بالاتساع الذي يخيف الموظفين البريطانيين، حتى تطور الأمر الى أن يقوم موكارجي بوضع خطط تفصيلية لبناء قاعدة بحرية في خليج المكلا لتتماشى مع رغبة السلطان، على الرغم من معارضة وزير دفاع السلطنة العقيد ار دي اولدمان R.D.Oldman[26]. وفي 20 تموز/يوليو 1970م، تأكدت القنصلية البريطانية العامة في البحرين، بأنّ السلطان سعيد لم يعد يخدم المصالح البريطانية، وأن بقاءه يسبب المتاعب للحكومة البريطانية، ولاسيما وأن السلطان بدأ يتوجه صوب الهند في طريقه للاستغناء قليلاً عن الموظفين البريطانيين[27]. ويبدو أنَّ هذا التوجه سيشكل الرصاصة الأولى لبدء التغيير في شكل نظام الحكم في عُمان.

وهنا ارتفعت الأصوات داعية الى ضرورة القيام بعمل ضدَّ السلطان في الأوساط المختلفة، فنرى صحيفة الأيكونومست في عددها الصادر في 18 تموز/يوليو 1970م، تدعو فيه الحكومة البريطانية إلى حثّ السلطان على التنازل عن الحكم قبل فوات الأوان، وتعيين حاكمٍ قادرٍ على المحافظة على وحدة البلاد[28]، ودفعت تلك التطورات السلطات البريطانية بالتعجيل بتنفيذ خطة الانقلاب، وبدأت بترتيبات سرّية مع بعض العناصر الموالية لقابوس من داخل السلطنة، فضلاً عن ضابط المخابرات البريطانية تيم لاندن (T.Landun) رفيق قابوس في كلية ساند هيرست البريطانية[29]. وقامت تلك المجموعة الموالية

لقابوس يوم الخميس 23 تموز 1970م، باقتحام القصر، في الوقت الذي وجدت فيه القوة المقتحمة المباركة من الضباط البريطانيين العاملين لدى السلطان، مستغلين وجود معظم مستشاري السلطان خارج البلاد، والذين كانوا يقضون إجازتهم في ذلك الوقت[30]. وتمّ تحقيق الهدف البريطاني بفضل تلك المجاميع البريطانية المؤيدة، ولا يخفى ما كان لشركة نفط عُمان وعدد من الضباط البريطانيين اليد في تحرك القوات العُمانية التي أطاحت بالسلطان سعيد وأعلنت تولي ابنه قابوس بن سعيد السلطة الفعلية في عُمان. لينتهي في ذلك اليوم عهد السلطان سعيد بن تيمور ونظام حكمه في عُمان[31].

وبعد استسلام السلطان سعيد لقائد الحرس الضابط البريطاني الكولونيل تيدي تورنيل، وبعد أن تأكد من صعوبة الموقف، قام بعدها بالتوقيع على وثيقة التنازل على باب الطائرة العسكرية التي حملته بعد ذلك إلى البحرين ومن ثم إلى لندن[32]. وتسلم قابوس الحكم بفضل الضباط البريطانيين ووزير الدفاع البريطاني إلى جانب مدير مصرفه البريطاني وبعض كبار الموظفين في شركة نفط عمان[33].

في اليوم الثاني للانقلاب 24 تموز/يوليو، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث برقية سرية إلى مسقط، تؤكد فيها على عدم الاعتراف بقابوس قبل التأكد بأنّ نظامه يتمتع بالقدرة على الاستمرار، وله مقبولية لدى الأسرة الحاكمة تجنباً للمشاكل الداخلية في المستقبل[34]. وبالفعل تم بعدها إبلاغ القنصل العام في مسقط دي جي كروفرد D. G. Growford بأنَّ الأسرة الحاكمة قد أبلغت وزير الدفاع عن تنحي السلطان سعيد لصالح ابنه قابوس، وأنّ الأسرة الآن تعترف بقابوس كسلطان عليهم، وقد أكد وزير الدفاع بأنّه سيتسلم قريباً رسالة من قابوس يبلغه رسمياً بأنّه قد أصبح سلطاناً وأنه يحترم الاتفاقيات والالتزامات التي عقدت بين حكومة صاحبة الجلالة وسلطنته[35].

وفي اليوم نفسه (24 تموز/يوليو)، أرسل كروفرد برقية من مسقط إلى وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث تؤكّد أن قابوس غداً سيؤكّد بصورة رسمية أن كل الاتفاقيات المبرمة في عهد والده مع شركة تنمية نفط عمان، سيتم إقرارها بالكامل من لدنه والعمل بموجب ما ورد فيها[36]، وبالفعل سلّم قابوس في 25 تموز/يوليو رسالة تؤكد بصورة رسمية ذلك التعهد، وتم الاتفاق في اليوم نفسه مع وزير الدفاع الرسمي للسلطان العقيد أولدمان على صيغة البيان الخاص بالتنحي والتنصيب، ليعلن في صبيحة يوم 26 تموز/يوليو، وليتم التغيير والاعتراف بشكل رسمي[37].

ظلت أنباء الانقلاب محجوبة عن الرأي العام العُماني حتى يوم الأحد 26 تموز، إذ قام السلطان قابوس بإعلانه البيان التاريخي الأول إلى الشعب العُماني وقد جاء فيه: "أيها الشعب أتحدث اليكم كسلطان مسقط وعُمان، بعد أن خلفت والدي في 24 تموز 1970م كنت أُلاحظ بخوف متزايد وسخط شديد عجز والدي عن تولي زمام الأمور، إن عائلتي وقواتي المسلحة قد تعهدوا لي بالطاعة والإخلاص، وإنّي أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية.. وأضاف قائلاً.. أيها الشعب.. سأعمل بأسرع ما يمكن لجعلكم تعيشون لمستقبلٍ أفضل ...وإني سأصل إلى مسقط خلال الأيام

القليلة القادمة.. شعبي وإخوتي ..كان بالأمس ظلام ولكن بعون الله غداً سيشرق الفجر على مسقط وعُمان وعلى أهلها"[38].

بهذه الكلمات واجه السلطان الجديد شعبه وأسرته، ليبدأ عندها عهد عُمان الجديد، وبدأ بعدها بالحصول على اعتراف بريطانيا ومساندتها، وبعث السلطان قابوس في 27 تموز من العام نفسه، برسالة إلى القنصل العام دي جي كروفورد، أكّدَ فيها التزامه بجميع التعهدات والاتفاقيات والمواثيق التي عقدها والده السلطان سعيد بن تيمور مع الحكومة البريطانية، وكان إعلانه عن هذا الالتزام بمثابة إقرار منه إلى الحكومة البريطانية بإعلان الولاء لها، وجاء فيه: "أنا قابوس بن سعيد خَلفتُ والدي كسلطان على مسقط وعُمان بتاريخ 24 تموز 1970م، وبعد أن توليت هذا المنصب حصلت على الدعم والولاء والإقرار الكامل من قبل أسرتي"[39]. وتمَّ نقل اعتراف حكومة صاحبة الجلالة إلى السلطان الجديد بتاريخ 28 تموز في صلالة[40]. لتبدأ بعدها مرحلة الدعم والإسناد في المستويات كافة.

وفي محاولة لبدء عهد جديد، انتقل السلطان بعد مدَّةٍ من وقوع الانقلاب إلى مسقط التي لم يزرها والده السلطان سعيد منذ العام 1958م، وجرى له استقبال جماهيري بهيج[41]. واتخذها مقراً له، وشرع بوضع الخطط التنموية للبناء والتحديث، لتنطلق بعدها مسيرة النهضة المعاصرة لعُمان، وقد كان من أُولى المراسيم التي أصدرها السلطان قابوس عندما تولى الحكم هو تغيير اسم الدولة من سلطنة مسقط وعُمان إلى سلطنة عُمان[42]. ومضى قدماً في خطابه الذي ألقاه في آب/أغسطس 1970م قائلا: "لا فرق الآن بين الساحل والداخل، فالكل شعب واحد مستقبلاً ومصيراً، ولقد بدأنا فعلاً في دراسة تصاميم لعَلَمٍ وطني يكون شعاره وألوانه شهوداً على عزمنا على توحيد البلاد"[43]. وأمر باستحداث علم جديد مكوَّن من ثلاثة الوان أبيض– أحمر– أخضر بدلاً من علم السلطنة الأحمر وعلم الإمامة الأبيض، ليكون رمزاً لتوحيد كل قيم وتقاليد الإمامة والسلطنة معاً عبر اتخاذ دين الدولة الإسلام[44].

وقد قصد من ذلك أولاً بإنهاء الوضع الانعزالي لإقليم ظفار ودمجه في كيان السلطنة بتغيير اسم البلاد وعلمها، أمّا اتخاذ الإسلام ديناً للدولة، فقد أراد به مواجهة الشيوعية، بوصفه أنّ الدين الإسلامي هو الطريق الأقوَم لمجابهة أفكار الحركة المسلحة في ظفار التي تبنَّت أفكاراً ماركسيةً، وشنّ السلطان حملة مركزّة ضدها قائلاً: "إن الشيوعية إذا سيطرت فإنّها تسلك طريقين لا ثالث لهما، إمّا التصفية الجسدية أو الإكراه على اعتناق المذهب الإلحادي"[45].

وهناك حقيقة لابدَّ من الإشارة إليها، أنَّ معظم الأحزاب الشيوعية التي نشأت في الوطن العربي خلال مدة ما بين الحربين وما بعدها كانت قد تأثرت بالأفكار الماركسية الاستالينية التي كانت تؤمن بالعنف الثوري طريقاً لتحقيق أهدافها.

وهكذا فقد شغل السلطان قابوس عند توليه السلطنة بموضوعين أولهما: إقرار سيطرة الدولة في مواجهة حركات المعارضة، والسعي لإنشاء دولة حديثة تمثّل جميع أجزاء البلاد، وقد اقتنع السلطان الجديد

بأنّ التهدئة تحتل الأولوية[46]. وقد وجّه دعوة الى عمه السيد طارق، والذي وصل في الثاني من آب/أغسطس 1970م إلى مسقط، وتمَّ تكليفه من السلطان قابوس بمهمة إنشاء حكومة عصرية[47].

وتمهيداً لكسب أكبر قدرٍ من التأييد، بدأ السلطان خطته السلمية في الأول من أيلول 1970م بإصدار قراره القاضي بسحب جميع القوات العسكرية العاملة في منطقة جبال القرى[48]. فضلاً عن إصداره العفو العام عن ثوّار ظفار وعن جميع الذين كانوا يعارضون والده[49]. إلّا أنّ سياسة التهدئة تلك لم تستمر طويلاً، إذ سرعان ما وضع السلطان استراتيجية عسكرية جديدة لمواجهة الثورة المسلحة في ظفار، والتي قامت على أساس عزل الثوار عسكرياً وجغرافياً من خلال القيام بعمليات عسكرية مضادة، والعمل على بناء جيش حديث قادر على إعادة سيطرة الحكومة على المناطق التي سيطرت عليها قوات الجبهة الشعبية[50]. وفي محاولة لدعم السلطان الجديد للتغلب على مشاكله الداخلية والمتمّثلة بالحرب الدائرة في ظفار، شكّل كبار الضباط البريطانيين في عُمان مجلس الدفاع الأعلى والذي يمثّل السلطة العليا في البلاد، وشمل كلاً من الجنرال تيموني كريزي Timony Greasey قائد جيش السلطان، وجون طاوزند John Tawnsend المستشار الاقتصادي للسلطان، الذين سيطروا على المناصب العليا والحساسة في السلطنة[51]. وليبدأ بعدها الدعم المادي بعد أن أعلنت بريطانيا أنّ أموال السلطان السابق كانت تودع لبعض الوقت في حساب السلطنة وليس في حساب السلطان الخاص، ولا توجد عراقيل تحول دون قيام قابوس بالسحب من هذه الأموال حالما تعترف به حكومة صاحبة الجلالة[52]. وبذلك نجح السلطان قابوس بكسب الدعم البريطاني بكافة مستوياته، والذي مكنه من فرض سلطانه على عُمان.

أما الموضوع الثاني الذي شغل السلطان قابوس، فكان يُعبّر عن حرصه الشديد نحوَ تكوين شعب عُماني موحّد بتراثه الديني والتاريخي، وانطلاقاً من ماضيه باتجاه بناء حاضره ومستقبله[53]. وأدرك السلطان أن القاعدة الأساسية لنجاح مشروعات التحديث، هي ضرورة إيجاد فئة من المتعلمين والفنيين سواءً للجهاز الإداري أو الفني، وهكذا كان التعليم من أُولى اهتمامات السلطان قابوس. وبعدها بدأ بإطلاق الحريات، وتم رفع الكثير من القيود عن العُمانيين، والتي كانت تطال حقهم في السفر وفي شراء السلع وتحديث السكن[54].

كان لسياسة العزلة التي سار عليها السلطان سعيد، فضلاً عن السياسة التي اتبعتها بريطانيا معه، إذ عملت على غلق باب عُمان أمام أي علاقات دبلوماسية مع القوى الإقليمية أو العربية أو الدولية، ولم تسمح له بإقامة العلاقات الخارجية باستثناء بريطانيا والهند، التي كان للسلطان علاقات دبلوماسية معها فقط[55]. كل ذلك دفع السلطان قابوس أن يمضي قدماً ليزيل القيد الذي كبَّل السلطنة طوال عقودها الماضية، ويخرج البلاد من العزلة التي فرضتها بريطانيا. وانطلق السلطان بعدها لكسر طوق العزلة التي عانت منها السلطنة طوال عقودها المنصرمة؛ لتبدأ بذلك سلسلة من جولات ابتدأها بالدول العربية؛ لأنَّ معظمها لم تكن تعترف بأن مسقط وعُمان دولة مستقلة بل كانت تعدها محمية بريطانية[56]. مدّعيةً بأن بريطانيا هي التي تشرف

على الشؤون الخارجية للسلطنة وتمثيلها في المحافل الدولية، ولم يكن هناك تمثيل سياسي في مسقط إلّا لبريطانيا والهند وحدهما. إلّا أن الصورة قد اختلفت تماماً في عهد السلطان قابوس، إذ بدأ مرحلة جديدة في السياسة الخارجية العُمانية، وانتهج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، وتبعها قيام السلطان بجولات عدّة إلى الدول العربية والاقليمية والأجنبية، بغية الانفتاح على العالم الخارجي[57].

وخلال زيارة السلطان قابوس الخاصة الى بريطانيا في 24 نيسان/أبريل 1971م، أظهر السلطان قابوس أنّه مستعد لتقبل النصح البريطاني والعمل على وفقه، ولاسيما النصح الذي يوجهه بصفة شخصية المعتمد السامي في البحرين والقنصل العام في مسقط، وتمت الموافقة على رفع التمثيل الدبلوماسي البريطاني في عمان إلى مستوى سفارة[58]. لتعلن عندها بريطانيا على لسان مندوبها في الأمم المتحدة أنّ عمان دولة مستقلة ذات سيادة، تربطها معاهدة صداقة مع بريطانيا، وأنّ الوضع القانوني للقوات البريطانية المتواجدة في عُمان هو لغرض تدريب القوات العُمانية، والمقرر لها أن تبقى حتى بعد انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي[59].

وذهب السلطان قابوس في حزيران/يونيو 1971م، بزيارة إلى بريطانيا والتقى رئيس الوزراء البريطاني ادورد هيث A.Helth وبحث معه عدداً من المواضيع شملت الوضع الأمني في عُمان وطبيعة علاقات عُمان مع الدول العربية ولاسيما السعودية منها[60]، وجرت بعدها محاولات الانضمام إلى جامعة الدول العربية وكذلك منظمة الأمم المتحدة، إذ قُبلت عُمان عضواً في الجامعة العربية في الدورة 56 المنعقدة في29 أيلول/سبتمبر 1971م في القاهرة[61]. وتبعها انضمامها إلى الأمم المتحدة في السابع من تشرين الاول/أكتوبر 1971م، ووافقت عدَّة دول أخرى من ضمنها إيران والولايات المتحدة وعدَّة دول عربية على تبادل العلاقات الدبلوماسية[62].

كان بداية عهد السلطان قابوس بالنسبة للعُمانيين هو عام التغيير بكل أشكاله، بسبب الإنجازات التي تحققت على المستويين الداخلي والخارجي، وعلى وفق تلك التطورات دخلت عُمان مرحلة جديدة لم تألفها منذ تاريخها إلى يوم الانقلاب في 23 تموز/يوليو 1970م، في علاقاتها الخارجية والاصلاحات السياسية التي أقدم عليها السلطان قابوس بعد تولي السلطة رسمياً في العام المذكور[63]. فمنذ اعتلاء السلطان قابوس بن سعيد السلطة، وهو يحاول جاهداً التغلب على تحديين طالما كانا سبباً من أسباب التخلف الذي عانت منه السلطنة طوال حكم والده، ولاسيما وأنّ تلك التحديات كانت تتطلب جهداً كبيراً على الصعيدين الداخلي والخارجي، تمّثل التحدي الأول والذي يعدّ من أخطر ما واجه السلطان في بداية حكمه، وهو اشتداد الثورة في ظفار والتي تشكّل الولاية الجنوبية لعُمان، وأكبر مناطقها وأهمها من الناحية الاستراتيجية، وتكمن خطورة هذه الثورة في اعتناقها للمبادئ اليسارية، علماً أنّها نشطت في تحركاتها مستفيدة من الأوضاع المتخلفة التي كانت تعاني منها السلطنة في السنوات الأخيرة من عهد السلطان سعيد بن تيمور، ومع ذلك فإنّ استمرار ثوار ظفار في مواجهة السلطان قابوس كان يشكّل خطراً عليه[64].

وبعد أن طوَت بريطانيا نصف المشوار والذي ختمته بانقلاب 23تموز/يوليو1970م، جاءت الولايات المتحدة لتُكمل المشوار الثاني مع السلطان قابوس، بتقديم الدعم والإسناد لنظامه الجديد، وبذلك تزامن مجيء قابوس مع المتغيرات الشاملة في المخطط الغربي والحلول الأمريكي محل الوجود البريطاني[65].

علماً أنَّ الولايات المتحدة قد استعدت منذ البدء لعملية لملء الفراغ الناجم عن الانسحاب البريطاني، ويبدو أنّها كانت أكثر حرصاً واستعداداً لمواجهة التحديات التي تهدد مصالحها. وهكذا عملت بريطانيا على تهيئة من ينوب عنها لأكبر مشكلة كانت تهدد مصالحها ألا وهي ثورة ظفار والدعم السوفيتي لها.

وبذلك يمكن القول أنّ تأثير قرار الانسحاب البريطاني كان له الأثر الكبير على عُمان، إذ أحدث انقلاباً كبيراً لم يكن يحدث لولا أن بريطانيا كانت تخطط لمرحلة جديدة في تاريخها وهي ضمان بقاء سلطة موالية لها في عُمان.

وقبل أن تقوم بريطانيا بإعداد الترتيبات اللازمة للانسحاب من الدول الخليجية، نسَّقت مع الولايات المتحدة غداة إعلانها الانسحاب، وشعرت بضرورة العودة إلى معاهدة عام 1957م المعقودة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمسماة: (اتفاقية التنسيق البريطانية–الأمريكية الخاصة بالعمل في الخليج العربي)، والتي بموجبها تقوم بريطانيا بتسليم مناطق نفوذها للولايات المتحدة لقاء حماية المصالح والاحتكارات البريطانية في المنطقة، وأخذت الاستراتيجية الأمريكية بضرورة تطبيق مبدأ نيكسون في المنطقة، إذ أولت تلك الإدارة اهتماماً خاصاً بعُمان، لِأَنَّ السلطنة هي الدولة العربية الوحيدة التي تجاور إيران وتقاسمها النفوذ على مضيق هرمز الحيوي.

تزايد القلق الأمريكي خشية وقوع مضيق هرمز تحت سيطرة قوى معادية لها، وأدخلت عُمان في دائرة الاهتمام الأمريكي على أساس الموقع الاستراتيجي بغض النظر عن كونها أصبحت دولة نفطية. وقد كان للتدهور المستمر لموقع بريطانيا ضمن الاستراتيجية الامبريالية لمنطقة الخليج هو الذي جعل من الالتقاء بين قابوس والأمريكان حتمياً[66]. ولاسيما وأن التطورات السياسية كانت تدفع إلى توجّه السلطان قابوس نحو الولايات المتحدة، فضلاً عن ازدياد الاهتمام الأمريكي بعُمان، علماً أنَّ السلطان قابوس كان قد أولى اهتماماً خاصاً بالولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أدرك بأنها من أكثر الدول استعداداً لمساعدته وتأمين متطلبات السلطنة، حتى صارت في نظر السلطان قابوس الأمل الوحيد في ضمان بقائه في السلطة[67].

ومن هنا فإنَّ القضية التي برزت في الاستراتيجية الجديدة للإدارة الامريكية، هي كيفية تطبيق مبدأ نيكسون، ولاسيما المتعلق بسلطنة عُمان بصورة خاصة ومنطقة الخليج العربي بصورة عامة. فرأى المجتمعون بضرورة تطبيق مبدأ نيكسون على وفق الاستراتيجية التي أولت الموقع العُماني أهمية بالغة[68].

أولى السلطان قابوس سياسة الانفتاح نحو الغرب أهمية بالغة ولاسيما الولايات المتحدة التي كان لها الأولوية في حساباته[69]. وعدَّ السلطان أنّ إقامة علاقات تربطه بالولايات المتحدة أمراً حتمياً وضرورياً للسلطنة، بعد أن أدرك أنّه لا يمكن الحفاظ على سلطته إلّا من خلال الارتباط مع الغرب المعادي للوجود

السوفيتي الداعم لحركة ظفار المسلحة، إذ أدرك السلطان قابوس من جانبه ومنذ البدء أن للولايات المتحدة دوراً بارزاً في رسم السياسة الدولية في الخليج العربي، فقرر اعتماد نهج التعاون التام مع التوجهات الأمريكية والتطابق الواضح مع سياساتها المعلنة[70].

صار من الطبيعي أن تلتقي السياستان الأمريكية والعُمانية وتتفقا على السير في النهج نفسه الذي يُبقي الاتحاد السوفيتي بعيداً عن المنطقة وتأييد الوجود الأمريكي فيها، وبعد ان كانت الولايات المتحدة قلقة ومتخوفة من إيديولوجية الحركة المسلحة في ظفار وخطرها على مصير الثروة النفطية والمصالح الغربية، سعت الى مساعدة السلطان قابوس للانتصار عليها بكل السبل[71]. وانصب اهتمام الولايات المتحدة في المقام الاول بعُمان، بسبب الأخطار التي تهددها، فضلاً عن رغبتها بضمان تدفق النفط ومواجهة الخطر السوفيتي[72]، ولخشية الولايات المتحدة من ذلك عُقد في طهران مؤتمر لسفراء الولايات المتحدة ترأسه جوزيف سيسكو (Josef Sysco) وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا في نيسان 1970م، لبحث مستقبل الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني في عام 1971م والتخوّف من وقوع الخليج تحت نفوذ الاتحاد السوفيتي، الذي كان يُعَدُّ مصدر الخطر الأساس للمصالح الأمريكية والأوربية في منطقة الخليج؛ لذلك تقرر أن تبادر واشنطن بملء الفراغ[73].

وأمام استمرار الثورة وعدم قدرة الجهود المحلية على سحقها، بدأ الدور الأمريكي بتقديم مساعداته بعد أن طلبوا استئجار قاعدة مصيرة، وقدموا أسلحة ومستشارين وخبراء، وذهب كبار المسؤولين في وكالة المخابرات المركزية C.I.A وعلى راسهم وليم كولبي (William Golby) مدير الوكالة لتقديم المساعدة لقابوس في حربه[74]. بعد أن أدركت الولايات المتحدة ان أي تغيير سياسي في سلطنة عُمان سوف يؤدّي إلى نتائج مماثلة للأنظمة الخليجية الأخرى، وبالتالي قد يؤدّي ذلك إلى وقوع مضيق هرمز بيد أطراف معارضة للمصالح الأمريكية، فتتعرض تلك المصالح إلى التدهور والانهيار، وبدأت الأحداث والتطورات السياسية في المنطقة تدفع بالسلطان نحو الولايات المتحدة التي زادت من اهتمامها بعُمان[75].

من خلال ذلك يمكن القول أنّ الحركة المسلحة في ظفار كانت نقطة البداية التي دفعت السلطان قابوس نحو الولايات المتحدة لتعزيز علاقاته السياسية والعسكرية بها، وهي من جانبها كانت تسعى أيضاً إلى تعزيز وجودها وملء الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني في المنطقة، وأخذت الولايات المتحدة منذ ذلك التأريخ العمل على زيادة وجودها العسكري في عُمان والخليج العربي بشكلٍ عام.

أدرك السلطان قابوس منذ البدء بأنَّ الولايات المتحدة هي مفتاح الحل لكل مشاكله الداخلية والخارجية معاً، فبحكم مكانتها الدولية وتأثيرها وقدراتها عسكرياً، فهي قادرة على القضاء على الحركة المسلحة في ظفار، ولما تمتلكه من تأثير على السياسات الخارجية فهي قادرة على تذليل الصعاب في طريقه، وبإمكانها الوقوف أمام مخططات الاتحاد السوفيتي، التي قامت بدعم المنظمات اليسارية بالمال والسلاح في محاولة منه لتغيير أنظمة الحكم في المنطقة، والدخول من خلالها لضرب المصالح الغربية ولاسيما مصادر الطاقة

والنفط في الخليج العربي. وقد كان لبعض المواقف العربية الداعمة للمسلحين في ظفار، فضلاً عن العزلة الدبلوماسية التي كانت تعاني منها السلطنة، من أهم الدوافع التي توجب على السلطان حينها التعاون مع أقوى قوتين في العالم آنذاك، إذ تعاطفت الولايات المتحدة مع الجهود التي بذلها السلطان قابوس للقضاء على الحركة المسلحة لجبهة تحرير الخليج العربي ووصفت هذه الحركة بأنّها معادية للدول الغربية وموالية للاتحاد السوفيتي[76]. وبعد أن اتجهت السياسة الأمريكية نحو الحدّ من توسع النفوذ السوفيتي في الخليج العربي، نجد بأنَّ مصالح الولايات المتحدة التقت مع السلطان قابوس، وبذلك ترافق مجيء قابوس مع المتغيرات الشاملة في المخطط الرامي لإحلال الوجود الأمريكي محل الوجود البريطاني[77]. ومنذ عام 1971م بدأت وكالة المخابرات المركزية بتقديم الدعم المالي لعُمان[78].

أدركت الولايات المتحدة حينها خطورة الأمر فيما لو نجحت الثورة المسلحة في عُمان وما تشكّله من امتداد للسيطرة الشيوعية إلى كل عُمان، وبالتالي فإن مضيق هرمز سيكون تحت سيطرة السوفييت، وأصبحت هذه المخاوف أكثر تعقيداً بعد ظهور الأسطول السوفيتي في المحيط الهندي، إذ يعد وصول السفن الحربية الروسية علامة واضحة على امتداد النفوذ المتنامي لموسكو في منطقة تسودها المشاعر القومية المعادية للغرب[79]. وهنا نجد أن السياستين الأمريكية والعُمانية قد التقتا واتفقتا على السير في النهج نفسه الذي يبقي الاتحاد السوفيتي بعيداً عن المنطقة، وتأييد الوجود العسكري الأمريكي فيها، وتقديم التسهيلات العسكرية للقوات الجوية والبحرية الأمريكية، وعمدت الولايات المتحدة إلى تطوير وجودها في المحيط الهندي، وكان الهدف من بقاء هذه القوة هو لموازنة التصاعد البحري السوفيتي في المنطقة وحماية المصالح الأمريكية من أي تهديد، وسعت بعدها إلى استحصال موافقة الحكومة العُمانية بشأن الحصول على تسهيلات عسكرية للقوة الجوية الأمريكية ولاسيما في قاعدة مصيرة الجوية ذات الأهمية الاستراتيجية[80].

كانت تقديرات الولايات المتحدة أن لعُمان مميزات معينة تستلزم حداً أعلى للانتباه، فهي تسيطر على الجزء الغربي من مضيق هرمز، فضلاً عن ذلك فإنّ عُمان وسلطانها الجديد يؤيدون الغرب بقوة ويعادون الشيوعية بشكل متين[81]. ولا شك أن لسلطنة عُمان اهتمامات استثنائية بأمن الخليج العربي بسبب سيطرتها على الجزء الغربي من مضيق هرمز، ووجود الجبهة الشعبية لتحرير عُمان، ممّا جعل ذلك مسوّغاً لإعطاء التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. وأمام حاجة السلطان قابوس الماسَّة إلى دعم الولايات المتحدة له لمواجهة المد الشيوعي، لم يتأخر في تقديم ما كانت تبتغيه السياسة الأمريكية منه[82].

ومن خلال ذلك يتضح ان التحديات التي واجهت السلطان قابوس في بداية حكمه قد فرضت عليه مخاوف عدّة، وجاءت تلك المخاوف لتتفق مع ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة، إذ مهدَّت تلك التوافقات في المصالح لتحقيق التعاون بين البلدين، ولاسيما وأن ضمان المصالح الأمريكية في المنطقة كان منوطاً ببقاء السلطان قابوس نفسه، فضلاً عن كونه صاحب التوجه الغربي والرافض للوجود السوفيتي في الخليج

العربي؛ وبذلك حرصت الولايات المتحدة على حماية السلطان من أي معارضة كانت خارجية أو داخلية، وهذا ما دفع البلدين إلى الالتقاء وتحقيق تقارب أكبر في العلاقات بينهما بعد جملة من التطورات التي حصلت في المنطقة ومن بينها التهديد المستمر للمصالح الغربية في الخليج العربي ولاسيما بعد الانسحاب البريطاني منه في نهاية عام 1971م، وأن المخاوف التي كانت تنتاب الولايات المتحدة، قد التقت مع مخاوف السلطان قابوس تحت مضلة واحدة، ليجلسا سوياً في رسم سياسة موحدة لدرء الخطر السوفيتي، وهكذا قدمت السياستان الأمريكية والعُمانية دوراً تنسيقياً موحداً لمواجهة الخطر السوفيتي، ومحاربة كل أشكال الحركات الثورية المعادية للمصالح الغربية في الخليج العربي بشكل خاصّ والمحيط الهندي بشكل عام.

الخاتمة

تبين من خلال البحث، أنّ قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، قد ألقى بظلاله في رسم النظام السياسي الجديد في عُمان، وأسهم بشكل واضح في إحداث الانقلاب الذي مهّد لحكم السلطان قابوس ضدّ والده، فضلاً عن أنَّ تداعيات القرار كادت أن تعطي المسلحين في ظفار، الفرصة الكبيرة لمواصلة عملهم المسلح لإسقاط نظام الحكم في عُمان لولا قيام بريطانيا بتهيئة ظروف الانقلاب لصالح السلطان قابوس، ومحاولة دعمه عسكرياً وتذليل الصعاب التي واجهت حكومته على المستوى الداخلي. أما على المستوى الخارجي، فقد عملت بريطانيا على دعم سياسة الانفتاح التي سار عليها السلطان الجديد، ولاسيما مع الولايات المتحدة التي أخذت بموجب اتفاقها مع بريطانيا، سياسة ملء الفراغ الذي أحدثه قرار الانسحاب البريطاني على سلطنة عُمان، لتلقي بذلك مهمة حماية مصالحها على عاتق الولايات المتحدة التي أخذت تنوب عن الدور البريطاني.

هوامش البحث

(1) فيليب ستيوارد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي وأبعادها المستقبلية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة،1987، ص51.

(2) زهير قاسم محمد السامرائي، الموقف العربي والإقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968-1971، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ، جامعة تكريت،2005، ص179.

(3) أحمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث-(دراسة وثائقية)، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، رأس الخيمة، 2002 ، ص118.

(4) محمد حسن العيدروس، دراسات في المشرق العربي المعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000، ص358.

(5) فراس صالح خضر الجبوري، الأوضاع السياسية في ظفار 1964-1975، ط1، الموصل، مطبعة الشاملة للطباعة والنشر، 2013، ص106.

(6) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، رقم الوثيقة 1438، مج 6، وثائق فترة بداية إنتاج النفط واعادة صياغة النظام السياسي (1966-1971)، إعداد وترجمة: محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 380.

(7) (م. ع. و. س) الوثيقة 1525، مج6، ص624-626.

(8) (م. ع. و. س) الوثيقة 1512، مج6، ص576-578.

(9) حمود خضر حميد الرجب، الحركة المسلحة في ظفار 1965-1975، دراسة تاريخية في المواقف العربية والإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2008، ص62.

(10) (م. ع. و. س.) الوثيقة (1385)، مج6، ص107.

(11) مركز البحوث والمعلومات، أمريكا في عُمان 1833-1980(دور عُمان في استراتيجيتي نيكسون وكارتر)، ج1 و ج2، بغداد، د.ت، ص104.

(12) .(م. ع. و. س) الوثيقة 1482، مج6 ، ص413.
(13) سوسن جبار عبدالرحمن شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية 1971-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006، ص57.
(14) (م. ع. و. س) الوثيقة 1513 ، مج6، ص584.
(15) F.R.U.S, vol xxlv ,1969 – 1976, Doc 72, memoran – dum of conversation , 11 march 1969 ,p236.
(16) (م. ع. و. س) الوثيقة 1513 ، مج6، ص585.
(17) (م. ع. و. س) الوثيقة 1520 ، مج6، ص607
(18) (م. ع. و. س) الوثيقة 1520 ، مج6، ص603.
(19) حمود خضر حميد الرجب، المصدر السابق، ص187-188.
(20) خليل علي مراد، الولايات المتحدة ـ النفط وأمن الخليج العربي في السبعينات، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 1، 1982، ص17.
(21) برزان التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على اقطار الخليج العربي، بغداد، دار الحرية للطباعة،1982، ص46.
(22) زاهية قدوره، شبه الجزيرة العربية كياناتها السياسية ، دار النهضة العربية، بيروت، د ت، ص455.
(23) خليل علي مراد، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي 1968-1980، مجلة الخليج العربي، العدد 1، السنة 13، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة البصرة، 1985، ص30.
(24) مركز البحوث والمعلومات، المصدر السابق، ص92.
(25) عبدالله فهد النفيسي، تثمين الصراع في ظفار1965-1975، الكويت، 1973، ص56.
(26) (م. ع. و. س) الوثيقة 1530 ، مج6، ص649.
(27) (م. ع. و. س) الوثيقة 1530 ، مج6، ص648.
(28) إبراهيم محمد ابراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين 1913-1975، ط1، دار الاوزاعي، بيروت، 1989، ص277.
(29) حمود خضر حميد الرجب، المصدر السابق، ص63.
(30) ابراهيم محمد ابراهيم شهداد، المصدر السابق، ص278.
(31) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974، ص308.
(32) ابراهيم محمد ابراهيم شهداد، المصدر السابق، ص279.
(33) (م. ع. و. س) الوثيقة 1557، مج6، ص726.
(34) (م. ع. و. س) الوثيقة 1534 ، مج6، ص654.
(35) (م. ع. و. س) الوثيقة 1534 ، مج6، ص656.
(36) (م. ع. و. س) الوثيقة 1532 ، مج6، ص652
(37) (م. ع. و. س) الوثيقة 1533 ، مج6، ص653.
(38) وزارة الإعلام، خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم 1970-2000، مطبعة الالوان الحديثة، مسقط،2005، ص10.
(39) (م. ع. و. س) الوثيقة 1539، مج6، ص666.
(40) .(م. ع. و. س) الوثيقة 1551، مج6، ص669.
(41) فريد هاليداي، المثال العُماني في الواقع والتوقعات للثورة في عُمان، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة (8)، جامعة البصرة، 1978، ص353.
(42) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص309.
(43) وزارة الإعلام، المصدر السابق، ص9.
(44) سرجي بليخانوف، مصلح على العرش، قابوس بن سعيد سلطان عُمان، ترجمة : خيري الضامن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2004، ص211.
(45) محمد سعيد دربيي العمري، ظفار الثورة في التاريخ العُماني المعاصر، بيروت، 2004، ص159.
(46) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى ازمة 1990-1991، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة ، د.ت، ص402.
(47) (م .ع. و. س) الوثيقة 1551، مج6، ص 699.
(48) فراس صالح خضر الجبوري، المصدر السابق، ص111.
(49) حمود خضر حميد الرجب، المصدر السابق، ص64.
(50) لازم لفتة ذياب، المعارضة السياسية في سلطنة عمان 1955-1975، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآدب، جامعة البصرة، 1984، ص120.

(51) باسمة عبدالعزيز عمر العثمان، سلطنة عمان 1970-1981 دراسة في العلاقات الخارجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعه البصرة، 2009، ص225.
(52) (م. ع. و. س) الوثيقة 1538 ، مج6، ص664.
(53) علي حمزة عباس الصوفي، سلطنة عمان في عهد السلطان قابوس بن سعيد 1970-1991، دراسة التطورات الداخلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2010، ص73.
(54) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص406.
(55) Sultanat of Oman,the ministry of information and yoth affairs,Oman foreign affairs,1980,p.19.
(56) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص76.
(57) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دول الخليج العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال (1971-1991)، ط1، مجلد 5، القاهرة ، دار الفكر العربي، 1996، ص 169-170 .
(58) .(م. ع. و. س) الوثيقة 1564، مج6، ص742.
(59) باسمة عبدالعزيز عمر العثمان، المصدر السابق، ص220.
(60) المصدر نفسه، ص219.
(61) صلاح العقاد، سلطنة عُمان وكسر العزلة الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد60، السنة 16، 1980، ص134.
(62) (م. ع. و. س) الوثيقة 1585، مج6، ص818.
(63) Peterson, J. E, Yemen: The Search for a modem State Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982, p.125.
(64) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971، ص310.
(65) مركز البحوث والمعلومات، المصدر السابق، ص87.
(66) مركز البحوث والمعلومات، المصدر السابق، ص91.
(67) مركز دراسات الخليج العربي، المناقشة البرلمانية الأمريكية المستمرة بشان مبيعات الأسلحة إلى اقطار الخليج العربي، ترجمة: وديع ميخائيل حنا، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة رقم76، 1981، ص592.
(68) مركز البحوث والمعلومات، المصدر السابق، ص92.
(69) زاهية قدورة، شبة الجزيرة العربية كياناتها السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ص332.
(70) رياض جاسم محمد الأسدي، سياسة التحديث في عمان 1970-1981 أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2001، ص 132.
(71) سوسن جبار عبدالرحمن شريف، المصدر السابق، ص134.
(72) مركز دراسات الخليج العربي، المصدر السابق، السلسلة الخاصة رقم51، ص74.
(73) محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، رابطة الاجتماعيين، الكويت،1967، ص127-128.
(74) الجبهة الشعبية في البحرين، الصراع على الخليج العربي - دراسة اقتصادية وسياسية لمشروع الأمن الخليجي، دار الطليعة ، ط1، بيروت، 1978، ص156.
(75) مركز البحوث والمعلومات، المصدر السابق، ص91.
(76) محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص280.
(77) مركز البحوث والمعلومات، المصدر السابق، ص87.
(78) فريد هاليداي، قمع حركات المقاومة قديماً وحديثاً مشكلة عُمان، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة (8)، جامعة البصرة، 1978، ص11.
(79) مايكل أ. بالمر، تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي 1833-1992، ترجمة نبيل زكي، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1995، ص89.
(80) الجبهة الشعبية في البحرين، المصدر السابق، ص82.
(81) مركز البحوث والمعلومات، المصدر السابق، ص92.
(82) برزان التكريتي، المصدر السابق، ص95.

قائمة المصادر:

الوثائق الاجنبية:

1- F.R.U.S, vol xxlv ,1969 – 1976, Doc 72, memoran – dum of conversation, 11 march 1969.

الوثائق العربية:

1- موسوعة عُمان، الوثائق السرية، رقم الوثيقة 1438، مج 6، وثائق فترة بداية إنتاج النفط واعادة صياغة النظام السياسي (1966-1971)، إعداد وترجمة: محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
2- (م. ع. و. س) الوثيقة 1525، مج6.
3- (م. ع. و. س) الوثيقة 1512، مج6.

4- (م. ع. و. س.) الوثيقة 1385، مج6.
5- (م. ع. و. س) الوثيقة 1482، مج6.
6- (م. ع. و. س) الوثيقة 1513 ، مج6.
7- (م. ع. و. س) الوثيقة 1520 ، مج6.
8- (م. ع. و. س) الوثيقة 1530 ، مج6.
9- (م. ع. و. س) الوثيقة 1557، مج6.
10- (م. ع. و. س) الوثيقة 1534 ، مج6.
11- (م. ع. و. س) الوثيقة 1532 ، مج6.
12- (م. ع. و. س) الوثيقة 1533 ، مج6.
13- (م. ع. و. س) الوثيقة 1539، مج6.
14- (م. ع. و. س) الوثيقة 1551، مج6.
15- (م. ع. و. س) الوثيقة 1538 ، مج6.
16- (م. ع. و. س) الوثيقة 1564، مج6.
17- (م. ع. و. س) الوثيقة 1585، مج6.

الرسائل والأطاريح:

1- باسمة عبدالعزيز عمر العثمان، سلطنة عمان 1970-1981 دراسة في العلاقات الخارجية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعه البصرة، 2009.
2- حمود خضر حميد الرجب، الحركة المسلحة في ظفار 1965-1975، دراسة تاريخية في المواقف العربية والإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2008.
3- رياض جاسم محمد الأسدي، سياسة التحديث في عمان 1970-1981 أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2001.
4- زهير قاسم محمد السامرائي، الموقف العربي والإقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968-1971، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت،2005.
5- سوسن جبار عبدالرحمن شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية 1971-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006.
6- علي حمزة عباس الصوفي، سلطنة عمان في عهد السلطان قابوس بن سعيد 1970-1991، دراسة التطورات الداخلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2010.
7- لازم لفتة ذياب، المعارضة السياسية في سلطنة عمان 1955-1975، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآدب، جامعة البصرة، 1984.

الكتب العربية والمعربة:

1- أحمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث-(دراسة وثائقية)، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، رأس الخيمة، 2002.
2- إبراهيم محمد ابراهيم شهداد، الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين 1913-1975، ط1، دار الاوزاعي، بيروت، 1989.
3- برزان التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على اقطار الخليج العربي، بغداد، دار الحرية للطباعة،1982.
4- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974.
5- ــــــــــــــــ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دول الخليج العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال (1971-1991)، ط1، مجلد 5، القاهرة ، دار الفكر العربي، 1996.
6- الجبهة الشعبية في البحرين، الصراع على الخليج العربي - دراسة اقتصادية وسياسية لمشروع الأمن الخليجي، دار الطليعة ، ط1، بيروت، 1978.
7- خليل علي مراد، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي 1968-1980، مجلة الخليج العربي، العدد 1، السنة 13، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة البصرة، 1985.
8- زاهية قدورة، شبة الجزيرة العربية كياناتها السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
9- ــــــــــــــــ، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975.
10- سرجي بليخانوف، مصلح على العرش، قابوس بن سعيد سلطان عُمان، ترجمة : خيري الضامن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2004.

11- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى ازمة 1990-1991، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة ، د.ت.
12- عبدالله فهد النفيسي، تثمين الصراع في ظفار1965-1975، الكويت، 1973.
13- فراس صالح خضر الجبوري، الأوضاع السياسية في ظفار 1964-1975، ط1، الموصل، مطبعة الشاملة للطباعة والنشر، 2013.
14- فريد هاليداي، المثال العُماني في الواقع والتوقعات للثورة في عُمان، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة (8)، جامعة البصرة، 1978.
15- فريد هاليداي، قمع حركات المقاومة قديماً وحديثاً مشكلة عُمان، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة (8)، جامعة البصرة، 1978.
16- فيليب ستيوارد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي وأبعادها المستقبلية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة،1987.
17- مايكل أ. بالمر، تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي 1833-1992، ترجمة نبيل زكي، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1995.
18- محمد حسن العيدروس، دراسات في المشرق العربي المعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000.
19- محمد سعيد دربيي العمري، ظفار الثورة في التاريخ العُماني المعاص، بيروت، 2004.
20- محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، رابطة الاجتماعيين، الكويت،1967، ص127-128.
21- مركز البحوث والمعلومات، أمريكا في عُمان 1833-1980(دور عُمان في استراتيجيتي نيكسون وكارتر)، ج1 و ج2، بغداد، د.ت.
22- مركز دراسات الخليج العربي، المناقشة البرلمانية الأمريكية المستمرة بشان مبيعات الأسلحة إلى اقطار الخليج العربي، ترجمة: وديع ميخائيل حنا، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة رقم76، 1981.
23- وزارة الإعلام، خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم 1970-2000، مطبعة الالوان الحديثة، مسقط،2005.

البحوث والدراسات:

1- خليل علي مراد، الولايات المتحدة - النفط وأمن الخليج العربي في السبعينات، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 1، 1982.
2- صلاح العقاد، سلطنة عُمان وكسر العزلة الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد60، السنة 16، 1980.

الكتب الاجنبية:

1- Sultanat of Oman,the ministry of information and yoth affairs,Oman foreign affairs,1980.
2- Peterson, J. E, Yemen: The Search for a modem State Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982.

List of Sources:

Foreign Documents:

1- F.R.U.S., vol. XXLV, 1969–1976, Doc. 72, Memorandum of Conversation, 11 March 1969.

Arabic Documents:

1- Encyclopedia of Oman, Secret Documents, Document No. 1438, Vol. 6, Documents of the Early Oil Production and Restructuring of the Political System (1966–1971), Prepared and Translated by: Mohammed bin Abdullah bin Hamad Al-Harthi, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2007.
2- (M.A.W.S.) Document 1525, Vol. 6.
3- (M.A.W.S.) Document 1512, Vol. 6.
4- (M.A.W.S.) Document 1385, Vol. 6.
5- (M.A.W.S.) Document 1482, Vol. 6.
6- (M.A.W.S.) Document 1513, Vol. 6.
7- (M.A.W.S.) Document 1520, Vol. 6.
8- (M.A.W.S.) Document 1530, Vol. 6.
9- (M.A.W.S.) Document 1557, Vol. 6.
10- (M.A.W.S.) Document 1534, Vol. 6.
11- (M.A.W.S.) Document 1532, Vol. 6.
12- (M.A.W.S.) Document 1533, Vol. 6.
13- (M.A.W.S.) Document 1539, Vol. 6.
14- (M.A.W.S.) Document 1551, Vol. 6.
15- (M.A.W.S.) Document 1538, Vol. 6.

16- (M.A.W.S.) Document 1564, Vol. 6.
17- (M.A.W.S.) Document 1585, Vol. 6.

Theses and Dissertations:

1- Basma Abdulaziz Omar Al-Othman, The Sultanate of Oman 1970-1981: A Study in Foreign Relations, Unpublished Doctoral Dissertation, College of Arts, University of Basra, 2009.
2- Hamoud Khader Hamid Al-Rajab, The Armed Movement in Dhofar 1965-1975: A Historical Study of Arab, Regional, and International Positions, Unpublished Master's Thesis, College of Education, University of Tikrit, 2008.
3- Riyadh Jassim Mohammed Al-Asadi, Modernization Policy in Oman 1970-1981, Unpublished Doctoral Dissertation, College of Arts, University of Basra, 2001.
4- Zuhair Qasim Mohammed Al-Samarrai, The Arab and Regional Position on the British Withdrawal Decision from the Arabian Gulf 1968-1971, Unpublished Master's Thesis, College of Education, University of Tikrit, 2005.
5- Sawsan Jabbar Abdulrahman Sharif, The Arabian Gulf in American Foreign Policy 1971-1988, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Mosul, 2006.
6- Ali Hamza Abbas Al-Sufi, The Sultanate of Oman during the Reign of Sultan Qaboos bin Said 1970-1991: A Study of Internal Developments, Unpublished Doctoral Dissertation, College of Arts, University of Mosul, 2010.
7- Lazim Lafteh Dhiab, Political Opposition in the Sultanate of Oman 1955-1975, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Basra, 1984.

Arabic and Translated Books:

1- Ahmed Jalal Al-Tadmuri, The Three Arab Islands (A Documentary Study), Ras Al Khaimah National Press, Ras Al Khaimah, 2002.
2- Ibrahim Muhammad Ibrahim Shahdad, The Internal Conflict in Oman During the Twentieth Century 1913-1975, 1st ed., Dar Al-Awza'i, Beirut, 1989.
3- Barzan Al-Tikriti, The International Conflict in the Arabian Gulf and Indian Ocean Region and its Impact on the Arab Gulf States, Baghdad, Dar Al-Hurriya Printing House, 1982.
4- Jamal Zakaria Qasim, The Arabian Gulf: A Study of its Contemporary History 1945-1971, Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, 1974.
5- Unknown, The Modern and Contemporary History of the Arabian Gulf: The Arabian Gulf States in the Post-Independence Era (1971-1991), 1st ed., vol. 5, Cairo, Dar al-Fikr al-Arabi, 1996.
6- The Popular Front in Bahrain, The Struggle for the Arabian Gulf: An Economic and Political Study of the Gulf Security Project, Dar al-Tali'ah, 1st ed., Beirut, 1978.
7- Khalil Ali Murad, US Policy in the Arabian Gulf and the Indian Ocean 1968-1980, The Arabian Gulf Journal, Issue 1, Year 13, Center for Gulf and Arabian Peninsula Studies, University of Basra, 1985.
8- Zahia Qaddoura, The Arabian Peninsula: Its Political Entities, Dar al-Nahda al-Arabiya for Printing and Publishing, Beirut, n.d.
9- ————, Modern Arab History, Dar al-Nahda al-Arabiya for Printing and Publishing, Beirut, 1975.
10- Sergei Plekhanov, A Reformer on the Throne: Qaboos bin Said, Sultan of Oman, translated by Khairi al-Dhamin, National Library and Archives, Cairo, 2004.
11- Salah al-Aqqad, Political Currents in the Arabian Gulf from the Beginning of the Modern Era until the 1990-1991 Crisis, Anglo-Egyptian Library, Cairo, n.d.
12- Abdullah Fahd Al-Nafisi, Evaluating the Conflict in Dhofar 1965-1975, Kuwait, 1973.
13- Firas Saleh Khader Al-Jubouri, The Political Situation in Dhofar 1964-1975, 1st ed., Mosul, Al-Shamilah Printing and Publishing House, 2013.
14- Fred Halliday, The Omani Example: Reality and Expectations for Revolution in Oman, Publications of the Center for Arab Gulf Studies, Special Series (8), University of Basra, 1978.
15- Fred Halliday, Suppression of Resistance Movements: Past and Present - The Omani Problem, Publications of the Center for Arab Gulf Studies, Special Series (8), University of Basra, 1978.

16- Philip Steward, US Policy in the Arabian Gulf Region and its Future Dimensions, Center for Arab Gulf Studies, University of Basra, 1987.
17- Michael A. Palmer, The Expansion of the American Role in the Arabian Gulf 1833-1992, translated by Nabil Zaki, Cairo, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, 1995.
18- Muhammad Hassan Al-Aidaroos, Studies in Contemporary Arab East, Dar Al-Kitab Al-Hadith, Kuwait, 2000.
19- Muhammad Saeed Dreibi Al-Amri, Dhofar Revolution in Contemporary Omani History, Beirut, 2004.
20- Muhammad Rashid Al-Fil, The Strategic Importance of the Arabian Gulf, Sociologists Association, Kuwait, 1967, pp. 127-128.
21- Research and Information Center, America in Oman 1833-1980 (Oman's Role in the Nixon and Carter Strategies), Vols. 1 and 2, Baghdad, n.d.
22- The Center for Arab Gulf Studies, The Ongoing US Parliamentary Debate on Arms Sales to the Arab Gulf States, translated by Wadih Mikhail Hanna, University of Basra, Center for Arab Gulf Studies, Special Series No. 76, 1981.
23- Ministry of Information, Speeches and Addresses of His Majesty Sultan Qaboos bin Said, 1970-2000, Modern Colors Press, Muscat, 2005.

Research and Studies:

1- Khalil Ali Murad, The United States - Oil and the Security of the Arabian Gulf in the 1970s, Arabian Gulf Journal, University of Basra, Issue 1, 1982.
2- Salah Al-Aqqad, The Sultanate of Oman and Breaking International Isolation, International Politics Journal, Cairo, Issue 60, Year 16, 1980.

Foreign Books:

1- Sultanate of Oman, Ministry of Information and Youth Affairs, Oman Foreign Affairs, 1980.
2- Peterson, J. E., Yemen: The Search for a Modem State, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982.